

Formulating The Nation's National Security Strategy in Light of Realizing the Changing Threats: Russian Strategy As a Model

Dina Mohammed jebr
College of Political Sciences
Baghdad University
alrubaaydina2@gmail.com

Received : 08/10/2020

Accepted :04/02/2021

Abstract:

This study aims to clarify the implications of formulating the national security strategy as a comprehensive long-term perception process to confront existing and potential threats to national security that includes political, military, economic, and social security of the state, and which takes into account national political realities and what is happening at the regional and global levels, and does not exclude geo-political vocabulary to be able to identify the sources of the national security threat in all its forms and assess their potentials and degree of severity, so that options will be identified that would contain the sources of the threat either by limiting their impact strength by neutralizing them and removing them from the confrontational circle, or facing them directly or indirectly. Then setting the necessary policies, plans, and executive programs to deal with them to achieve the best degrees of state insurance, and the extent to which this applies exclusively to the Russian strategy. The study employed the historical, systemic, and descriptive-analytical method, and reached several results, including that the formulation of the national security strategy is a dynamic and evolving process, and as it is an advanced building process, it must be subject to periodic review and evaluation, and naturally, policies and programs implementation of the strategy is also dynamic, according to the nature of the threats, which necessitates its review to determine its compatibility to accomplishing the objectives of the specific security strategy. The study came out with several recommendations, the most important of which is for Arab decision-makers to formulate national security strategies that keep pace with the realistic development in the world

Keywords: Strategy, National Security, Russian Strategy.

صياغة إستراتيجية الأمن القومي للدولة في ضوء إدراك التهديدات المتغيرة: الإستراتيجية الروسية أنموذجاً

دينا محمد جبر
كلية العلوم السياسية
جامعة بغداد

alrubaydina2@gmail.com

القبول: 2021/02/04

الاستلام: 2020/10/08

المخلص:

تهدف هذه الدراسة إلى استيضاح دلالات صياغة إستراتيجية الأمن القومي، باعتبارها عملية تصور شامل بعيد المدى لمواجهة التهديدات القائمة والمحتملة للأمن القومي، الذي يتضمن أمن الدولة السياسي والعسكري والاقتصادي والاجتماعي، والذي يأخذ في الحسبان الحقائق السياسية الوطنية على المستوى الإقليمي والعالمي، ولا يستثني المفردات الجيو-سياسية ليكون قادراً على تحديد مصادر تهديد الأمن القومي بكافة أشكالها، وتقييم احتمالاتها ودرجة خطورتها، حتى يصار إلى تحديد الخيارات التي من شأنها احتواء مصادر التهديد، إما بالحد من قوة تأثيرها عبر تحييدها وإخراجها من دائرة المواجهة، أو بمواجهتها بشكل مباشر أو غير مباشر. ومن ثم وضع السياسات والخطط والبرامج التنفيذية اللازمة للتعامل معها؛ لتحقيق أفضل درجات تأمين الدولة، ومدى تطبيق ذلك -حصراً- على الإستراتيجية الروسية. ووظفت الدراسة المنهج التاريخي النظامي، والمنهج الوصفي التحليلي، وتوصلت الدراسة إلى نتائج عدة، منها: إن صياغة إستراتيجية الأمن القومي عملية ديناميكية متطورة، وكونها عملية بناء متطورة فلا بد أن تكون قابلة للمراجعة والتقييم بشكل دوري، وطبيعي أن تكون سياسات تنفيذ الإستراتيجية وبرامجها متممة هي الأخرى بالحركية وفق طبيعة التهديدات، التي تستلزم مراجعتها لتقرير مدى توافقها وملاءمتها لإنجاز أهداف الإستراتيجية الأمنية المحددة. وخرجت الدراسة بعدة توصيات أهمها: على صناع القرار العرب صياغة إستراتيجيات أمن قومي تراكب التطور الواقعي في العالم.

الكلمات المفتاحية: الإستراتيجية، الأمن القومي، الإستراتيجية الروسية.

المقدمة:

يرتبطان بإستراتيجية سياسية واحدة تتضوي تحت لواء الإستراتيجية الشاملة. فترسم الإستراتيجية الشاملة لخدمة أهداف الدولة، التي تضعها القيادة السياسية، والتي لا بد ان تكون واعية لأهداف دولتها ومصالحها؛ لأنها الأداة التي تحرس المبادئ والمصالح، وكونها تستلم زمام القيادة في دولتها بوصفها الرمز المعبر عن المصالح الوطنية والقومية، مع الاعتماد على حسابات وتوازنات بين المتطلبات المختلفة وتفيدها عبر الاعتماد على وسائل الدولة المتاحة. وعلى الرغم من الإقرار بحقيقة نسبية الأهداف، إلا أن ما هو متفق عليه لدى الإستراتيجيين أن الأهداف الخاصة بوحدة الإقليم وأمن الشعب وكرامته أهداف ثابتة لا تحيد الدول عنها. فأفضل الإستراتيجيات القومية الشاملة هي التي تقوم على وفق أهداف واضحة، وتتم وفقاً لأسلوب تفكيرها الذي تستقيه من مبادئها المعبرة عن عقيدتها، وأفضلها كذلك التي تحدد أهدافها بدقة وموضوعية تتناسب وما تملكه من إمكانيات؛ لأن الخطر الأكبر أن تضع الدولة لها أهدافاً إستراتيجية أعلى من قدراتها وهو ما يطلق عليه باللاواقعية، والواقعية في الإستراتيجية الشاملة تعني أيضاً أن تبعد عنها الخطر إذا ما داهمها عدو، وتدرس إمكانياته، وتضع لنفسها بدائل وأولويات تتغير بتغير إمكانيات العدو،

يتم ضمان الأمن القومي عبر اتباع إستراتيجية شاملة أو فرعية تضمن بقاء الدولة ووجودها. فتضم الإستراتيجية الشاملة مجموعة من الإستراتيجيات المتخصصة المتباينة في ظروفها، والمرتبطة في تأثيراتها، مثل: الإستراتيجية السياسية والاقتصادية والاجتماعية والعلمية والعسكرية التي تصب بمجملها في خدمة الإستراتيجية العليا للدولة. فتمثل الإستراتيجية السياسية على وجه الخصوص مجموعة المبادئ والخطط والإجراءات التي تعتمدها الدولة في تصريف شؤونها، سواء على الصعيد الداخلي، أو في ميدان العلاقات الدولية والخارجية، فعلى الصعيد الداخلي لا بد أن يكون للدولة برنامجها السياسي الذي اختطته لنفسها عبر فلسفتها السياسية الخاصة بها، فالشروع في بلوغ أهداف السياسة الداخلية على صعيد الحياة العامة، والأمن والاستقرار وبلوغ الصيغة المثلى للمواطن في مناخ كفاء، يكون من مهام الإستراتيجية السياسية، فضلاً عن رسم أساليب التعامل والتعاون مع الدول الأخرى عبر اتباع سياسات تختلف باختلاف الظروف. وعلى الإستراتيجية السياسية هنا أن تكون واضحة، مرنة، وأن ترتبط بباقي فروع الإستراتيجية العليا، مع بقاء الصلة قائمة بين ميداني السياسة الداخلية وإستراتيجيتها، والسياسة الخارجية وإستراتيجيتها، وكلاهما

4. تعد عملية صياغة إستراتيجية واضحة ومرنة ومتجددة للأمن القومي مسألة ليست بالهينة، تحتاج إلى سعة الفكر، واقتناص الفرص، وإدراك دور التهديدات في بناء إستراتيجية مستقبلية مرنة تضمن الأمن القومي.

إشكالية الدراسة:

يعد ضمان الأمن القومي والوطني من الوظائف التقليدية للدولة، والتي كان ينظر إليها فلاسفة السياسة كمهمة مركزية للدولة، فارتبط مدلول الأمن فيها بمفهوم التهديد والمخاطر والتحديات، ليكون المحصلة النهائية لمستوى التحصين لكيان الدولة من الداخل والخارج. إلا أن الجديد في هذا المجال يتمثل في القضايا والإشكالات الجديدة، الأمر الذي يفرض تطوير المهمة الأمنية للدولة، وتحديث أساليب أدائها. فبعد أن كان حجم التهديدات ومدى المخاطر يركز على أطراف تضم دولاً وأممًا تقليدية، أصبح تحليل المشكلات الأمنية وحلولها، وصياغة الإستراتيجيات الأمنية المناسبة يتصدر الاهتمامات، ويلقي الضوء على فواعل أخرى داخل الدولة وخارجها، كحركات التمرد، والشركات المتعددة الجنسيات، والإرهاب، والقرصنة الدولية، وأسلحة الدمار الشامل، واستهداف الأبعاد الإنسانية التنموية. وطالما أن مشاكل الأمن متباينة بين الدول، والتهديدات داخل الدول تتطور وفقاً للتحوّل في العنف، أو وفقاً للمحيط الإقليمي والدولي، ومن ضمن هذه الدول هي روسيا الاتحادية- تحاول هذه الدراسة الإجابة على مجموعة من التساؤلات، منها: ما المقصود بإستراتيجية الأمن القومي؟ وكيف تقوم الدولة بصياغتها وفقاً للتهديدات التي تواجهها؟ وكيف يتم إدراك هذه التهديدات وتحديد مصادرها ومستوياتها؟ وكيف رسمت روسيا الاتحادية إستراتيجيتها الأمنية حتى عام 2020م في ضوء التهديدات المتغيرة؟

فرضية الدراسة:

تطلق الدراسة من فرضية مؤداها أن عملية صياغة إستراتيجية ناجحة ومرنة وفاعلة للأمن القومي، قادرة على تحقيق أهدافها، تستوجب مراجعة التهديدات القائمة والمحتملة باستمرار، والانتباه لدرجة تحققها؛ لضمان فاعلية التنفيذ، ودقة العمل، وسهولة التقييم، والتعديل المتجدد، وكان ذلك عبر اتخاذ إستراتيجية الأمن القومي الروسي نموذجاً.

منهجية الدراسة:

اعتمدت الدراسة على توظيف المناهج الآتية:

1. المنهج النظامي: لتحليل مدخلات الظاهرة (التهديدات)، وبيان أهم مخرجاتها على اختلاف الدول (آليات الاستجابة).
2. المنهج الوصفي - التحليلي: الذي يبني الظاهرة على دراسة الحقائق كما هي، عبر تنظيم المعلومات وتصنيفها، ثم التعبير عنها للوصول إلى فهم العلاقة بين الظواهر

بمعنى التكيف وفقاً للمتطلبات التي تليها عليها إمكانات العدو المتغيرة، التي لا تقتصر على معالجة أزمات الحاضر، إنما تمتد إلى المستقبل، عبر عملية تفكير وتخطيط لتحديد بدائل التعامل مع الظروف المستجدة واختيار أفضلها؛ لضمان الفعل الناجح، وتحديد الكيفية المناسبة للتعامل مع متغيرات المستقبل

أهمية الدراسة:

تتبع أهمية الدراسة من جملة اعتبارات هي:

- 1) إن قضية الأمن القومي ليست مجرد هواجس سياسية وأمنية تعترى صناعات الفكر والإستراتيجية، بل هي قضية وجود تمسّ كل الوحدات السياسية.
- 2) تمثل إستراتيجية الأمن القومي خطة عمل منظمة ذات بعد زمني طويل نسبياً، بغية حماية المصالح الحيوية للدولة، عبر بناء هذه الخطة وتضمينها التدابير اللازمة لحماية أمنها من التهديدات، وتعزيزها بصورة مستمرة.
- 3) الحاجة المستمرة لسير أغوار صنو هذه الدراسات؛ حتى تستطيع دراسات الأمن الوطني والقومي، الاستجابة للخصوصيات المتعلقة بأمن الدول والشعوب على اختلاف مبادئها ورؤاها الفكرية.
- 4) إن تعقّد العناصر الوطنية والقومية المشكلة للأمن القومي وتشابكها، يجعل من متابعتها أمراً بالغ الصعوبة.
- 5) أضحت دراسات الأمن القومي لأي دولة قضية مركزية تحتل قمة هرم الأولويات الإستراتيجية؛ لأن من خصائص النظام العالمي التداخل في المصالح، وسرعة التغيير والتأثير، مما يدفع بالدول لجعل أمنها المحور الأساس لحركتيها الداخلية والخارجية.

أهداف الدراسة:

تسعى هذه الدراسة إلى تحقيق جملة من الأهداف أهمها:

1. هي محاولة أكاديمية لإرشاد صناعات القرار والمخططين الإستراتيجيين والمهتمين بالشأن الأمني بضرورة وضع مدد زمنية للتهديد ومستوياته.
2. تهتم الدول بصياغة إستراتيجيات للأمن تتحدد فيها بوضوح التهديدات التي تواجهها، وعلى ضوء تلك التهديدات للمصالح ترسم الأهداف وتحدد الوسائل، وهنا تسلط الدراسة الضوء على هذه التهديدات وكيفية إدراكها.
3. إن البحث في إمكانية تطوير إستراتيجية الأمن القومي، لم يعد مجرد توقع البيئة المقابلة، أو حساب مجرد لمنظومة الإمكانات أو القدرات، بل هي مشروع بناء مجتمعي، الغرض منه إدراك حقيقة المصالح التي يتضمنها ذلك المشروع.

الانعتاق، أي تحرير الشعوب من القيود التي تعوق مسعاها للمضي باتجاه خياراتها، ومن هذه القيود الفقر والحرب والاضطهاد السياسي⁽²⁾، أما علماء السياسة فقد عرفوا الأمن في الإطار الفكري تبعاً للنظرية التي يتم من خلالها النظر للمصطلح، وهي ثلاث: النظرية الواقعية، والنظرية الليبرالية، والنظرية الثورية، وبحسب النظرية الواقعية فإن الدولة هي الفاعل الرئيس، وهي تتحرك وفق إدراكها للمحافظة على أمنها؛ مما يقتضي الاستحواذ على القوة واستخدامها عند اللزوم، وبالتالي فإن الأمن المستهدف هو أمن الدولة الذي يحقق التماسك الاجتماعي والاستقرار السياسي للدولة. أما النظرية الليبرالية فهي ترفض فكرة أن الدولة هي الفاعل الوحيد في العلاقات الدولية، وأن أمنها لا يقتصر على البعد العسكري فحسب، بل يتعداه إلى أبعاد اقتصادية واجتماعية وثقافية، في حين تسعى النظرية الثورية إلى تغيير النظام وليس إصلاحه، باعتبار ذلك وسيلة ضرورية للقضاء على الظلم⁽³⁾. وبكل حال فإن الدراسات الأمنية تشترك في ثلاث نقاط حسب (كروز)، هي كيفية بناء التهديدات، وبناء الوحدات المرجعية للأمن، وإمكانية التحول في المعضلة الأمنية⁽⁴⁾. ويمثل الأمن القومي في مفهومه المعاصر جملة السياسات والإجراءات التي تتخذها دولة لحماية مصالحها البنوية، التي يهدد النيل منها وجود هذه الدولة سواء أكانت هذه المصالح عسكرية، أو سياسية، أو اقتصادية، أو ثقافية، أو اجتماعية. فمشكلة الفقر، أو مشكلة المياه، أو مشكلة التركيبة السكانية، أو الهجمات البوائية تشكل تهديداً مباشراً للأمن القومي الذي يجب على الدول أن تضع الخطط والبرامج لحماية كينونتها من انعكاساته السلبية⁽⁵⁾.

وأصبح هذا المفهوم ومنذ نهاية الحرب العالمية الثانية وحتى الوقت الحاضر، محطاً اهتمام أكاديمي نجم عنه تنوع الآراء حول مضمونه أدى بدوره إلى اتساع مدلول الأمن القومي، واتخاذ معاني وأبعاداً أكثر شمولية⁽⁶⁾. وفي ضوء ذلك فإن الأمن القومي هو مجموعة المبادئ التي تتبلور عبر التوافق بين الممارسة والموقف والصياغة التي محورها النبوغ الفكري سياسياً كان أم عسكرياً، فيسعى العقل لتحويل الضعف إلى قوة عبر بناء أسس تسمح بالحماية الذاتية لشل عناصر الضعف. ويرتبط الأمن القومي بسياسة الدولة ويهدف إلى حماية مصالحها وأهدافها وبنيتها الداخلية والخارجية، ولهذا تعمل الدول على وضع الحدود التي تتعامل بها مع الآخرين، وعليه يكون هو الإجراءات التي تتخذها الدولة في حدود طاقتها للحفاظ على كيانها في الحاضر والمستقبل مع مراعاة المتغيرات الواقعية. وإذا أخذنا بالنظرية الشاملة إستراتيجية الأمن القومي من حيث كونها تعكس تطلعات أي شعب لتحقيق أمنه القومي في مرحلة زمنية معينة، فإنه يترتب معرفة مفهوم الأمن القومي الذي نسعى إلى تحقيقه، فالأمن القومي هو "تأمين الدولة من داخلها وحمايتها من التهديد الخارجي، بما يكفل لشعبها حياة مستقرة توفر لها أسباب النهوض والنمو والتعبير عن هويتها بين الأمم،

المختلفة؛ لبيان دور التهديدات المحتملة في صياغة الإستراتيجية الروسية.

3. المنهج التاريخي: عبر الاستقادة من الوصف التاريخي للحقائق التي تتبع نمو الظاهرة وكيفية تطورها للوقوف على التحولات التي طرأت عليها.

هيكلية الدراسة:

اعتماداً على فرضية الدراسة وإشكالياتها تم تناول الموضوع وفق أربعة محاور: تناول الأول إستراتيجية الأمن القومي: (المفهوم الفكري، ومراكز البناء في ضوء التهديدات). أما المبحث الثاني فيدرس إدراك التهديدات ومتطلبات صياغة إستراتيجية الأمن القومي المطلوبة للمواجهة. وجاء المبحث الثالث ليحدد رؤية السياسة الخارجية الروسية، ومنطلقات أمنها القومي. أما المبحث الرابع فجاء بعنوان إستراتيجية الأمن القومي الروسي رؤية جديدة للتهديدات.

المبحث الأول: إستراتيجية الأمن القومي: (المفهوم الفكري ومراكز البناء في ضوء التهديدات).

المطلب الأول: إستراتيجية الأمن القومي:

ليس هناك إجماع حول المقصود بظاهرة الأمن القومي، لا من حيث التعريف، ولا من حيث المستهدفين بالأمن، ولا من حيث مصادر التهديد أو إستراتيجيات تحقيقه. وهذا يعتمد على طبيعة بنية القيم المجردة للدول، أو الاعتبارات الإستراتيجية، والمفاهيم المجتمعية ذات الطبيعة الشمولية. ويرجع استخدام هذا المصطلح إلى نهاية الحرب العالمية الثانية، حينما أنشئ مجلس الأمن القومي الأمريكي عام 1947م. ومنذ ذلك الحين انتشر استخدام المفهوم بمستوياته المختلفة حسب الظروف المحلية والإقليمية والدولية، فعلى الرغم من الأهمية القصوى للأمن، إلا أن استخدامه جاء متأخراً في الأدبيات الداعية إلى تحقيق الأمن وتجنب الحرب، والأمن من وجهة نظر دائرة المعارف البريطانية يعني: "حماية الأمة من خطر القهر على يد قوة أجنبية"، لذلك تأسست وزارات الأمن القومي في معظم البلاد، وقصر اهتمامها بحالة اللامان الناتجة عن التهديد العسكري، وعاش العالم مرحلة سباق التسلح بما في ذلك أسلحة الدمار الشامل، كجزء من سياسات الدول الكبرى لإظهار هيمنتها وقوتها، وأغفلت المعاني الإنسانية للأمن، وإن عبّر عن ذلك بعض قادتها، ومنهم "روبرت مكنمارا- وزير الدفاع الأمريكي الأسبق"، في كتابه "جوهر الأمن" بتعريفه الأمن بأنه: "يعني التطور والتنمية -في المجالات- الاقتصادية أو الاجتماعية أو السياسية في ظل حماية مضمونة"، وأن "الأمن الحقيقي للدولة ينبع من معرفتها العميقة للمصادر التي تهدد مختلف قدراتها، ومواجهتها لإعطاء الفرصة لتنمية تلك القدرات تنمية حقيقية في المجالات كافة، سواء في الحاضر أو المستقبل⁽¹⁾"، ويرى (كين بوث) أن الأمن هو

ثانيًا: السياسات الخارجية، وتشمل صياغة السياسة الخارجية ثم صنع قرارها، وأخيرًا تنفيذها، وهي العملية الأكثر أهمية، لتعلقها بوسائل حماية الأمن القومي خارجيًا.

وتمثل العلاقة بين المصطلحات البيئة المحيطة بها، فالفهم المجرد للمصطلح خارج تلك البيئة، قد لا يعطي الانطباع السليم خاصة لغير المتخصصين، وهو ما يصعب معه الاسترسال في متابعة الموضوع، وعليه من أهم المفاهيم المرتبطة بالأمن القومي وإستراتيجيته الآتي:

(1) إستراتيجية الأمن الوطني: لكل بلد أمن وطني خاص، وأمن قومي عام. قد تبدو في هذا الوضع مفارقة، غير أنه لا تعارض بين الأمرين، إن نحن نظرنا إلى الأمنين نظرةً جدليّةً وتكاملية. ويرتفع الالتباس إذا ما نحن سلّمنا بوجود أمر واقع: أمة واحدة كبيرة في دولٍ متعددة. ولكل دولة غايات وطنية، ومصالح وطنية، وأهداف وطنية، وتسعى كل دولة إلى إيضاح تلك الغايات والمصالح والأهداف. ثم تُعد إستراتيجية وطنية للمحافظة على تلك الغايات الوطنية، وتحقيق المصالح والأهداف الوطنية. ثم تُعد الإستراتيجيات الفرعية الرئيسة منها، وكل إستراتيجية فرعية لها إستراتيجيات مفصلة. ومن أهم تلك الإستراتيجيات الإستراتيجية الأمنية وفروعها. وهي جزء أصيل من السياسة الوطنية للدولة، تسعى إلى تحقيق هدف رئيس هو الأمن الوطني بكافة جوانبه، فهي تمثل خطة عمل منظمة، وذات بعد زمني طويل نسبيًا، بغية حماية المصالح الحيوية للدولة ودعمها، لذلك اعتادت الدول على بناء هذه الخطة وتضمينها التدابير اللازمة لحماية أمنها من التهديدات، وتعزيز مفرداتها بصورة مستمرة لما ينبغي أن تكون عليه⁽¹¹⁾.

• السياسة الوطنية العليا وهي المواءمة بين الغايات والأهداف الوطنية، وبين الإمكانيات والقدرات الفعلية، بما يحقق توجه قوى الدولة لتحقيق أمنها القومي. ويصوغ صانعو القرار عادة السياسة الوطنية العليا، في ضوء الأهداف والغايات الوطنية، خلال مرحلة محددة. وقد يكون التحديد المرحلي زمنيًا، أو فترة حكم بعينها، أو خلال حدث وطني مهم يجري الإعداد له. ويتفرع من السياسة الوطنية العليا، سياسات تخصصية في مجالات مختلفة، تشمل كل مجالات الأمن القومي وأبعاده. ومن تلك السياسات تتفرع الإستراتيجيات المتخصصة، التي هي مرتبطة أصلًا بالإستراتيجية القومية، وهو ما يضمن تحقيق النتائج المستهدفة للأمن القومي.

• العقيدة الأمنية: هي مجموع الآراء والمعتقدات والمبادئ التي تشكل نظامًا فكريًا لمسألة الأمن في الدولة، وهي دليل يوجه القادة للسياسة الأمنية للدولة ببعدها الداخلي والخارجي، وعليه نشأت العلاقة بين العقيدة الأمنية والسياسة الخارجية، إذ تمثل العقيدة الأمنية في جوهرها مبادئ وأطرًا دستورية أو حتى أخلاقية، تحدد

وممارسة حريتها في استغلال طاقاتها البشرية وثرواتها المعدنية والطبيعية؛ للوصول إلى تحقيق أهدافها في التقدم والسلام⁽⁷⁾. ويمكن تقسيم آراء الخبراء الإستراتيجيين الذين عنوا بهذا الموضوع إلى محورين أساسيين⁽⁸⁾:

- المحور التقليدي: يرى أن الأمن القومي قدرة الدولة على دحر أي هجوم عسكري عليها، فالأمن العسكري هو كل شيء بالنسبة لمفهوم الأمن، ويتفق معظم هؤلاء الخبراء على أن هذا المحور يخصص به جميع أجهزة الدولة دون استثناء.
 - المحور المعاصر: حصيلة التطور المعاصر للنظام الدولي، فالأمن أصبح يفهم بدلالاتين الأولى: ربط الأمن القومي بالتنمية، والثانية: ربط الأمن القومي بالإستراتيجية، أي قدرة الدولة على حماية قيمها الذاتية من التهديدات أيًا كان مصدرها. وهذا يعني أنّ ارتكاز الأمن القومي على أسس موضوعية هي حماية مصالح الدولة وأركانها، وعلى أسس ذاتية هي القدرة على امتلاك الفاعلية لتوفير الحماية ودورها في احتواء مصادر التهديد المحتملة.
- وتختلف مصادر تحديد الأمن القومي في المجال الداخلي، عنها في المجال الخارجي، لذلك فإن الدولة تحدد وسائل حماية للأمن داخليًا وخارجيًا، وقد تعمل بعض الوسائل في المجالين. فالمقصود بوسائل الحماية للأمن القومي، هو ما تستخدمه الدولة من وسائل وأدوات وإجراءات لمواجهة الأحداث المؤثرة بصورة مباشرة أو غير مباشرة على الأمن القومي في المجالات كافة. ومن هذه الوسائل أجهزة الأمن، والاستخبارات وهي الوسيلة الرئيسة التي تعتمد عليها القيادة السياسية، في صناعة القرارات المتعلقة بالأمن القومي وإعدادها. ويتوقف نجاح الدولة، في مواجهة المشاكل الأمنية، على دقة هذه الأجهزة ونجاحها في تجميع المعلومات وتحليلها، وإعدادها الجيد للبدائل المتاحة، وعرضها بأسلوب واضح على متخذي القرار، وفي الوقت المناسب، وتنفيذ هذه الأجهزة بصورة سرية مهام أمنية، تؤثر على أمن الدولة بصورة مباشرة⁽⁹⁾. وكذلك مجالس الأمن القومي إذ تتلقى هذه المجالس، المعلومات المتاحة وتحللها، وتضع أنموذجًا لاحتمالات ردود الفعل المنعكسة من القوى المضادة، إزاء هذه الحركة، والإجراءات الملائمة لكل رد فعل محتمل؛ لتتمكن القيادة السياسية من اتخاذ القرار في الوقت المناسب. فضلًا عن مجموعة من السياسات الأمنية المتخصصة، التي تهدف بها الدولة إلى تحقيق أمنها، وحمايته وهي⁽¹⁰⁾:
- أولًا: السياسات الداخلية، تشمل سياسيًا القيام بتنمية سياسة شاملة، وتحقيق التماسك السياسي، واقتصاديًا باتباع سياسات اقتصادية مدروسة، وخطط تنمية تحقق استقلالًا اقتصاديًا، أما اجتماعيًا العمل على زيادة التماسك الاجتماعي للدولة، واندماج الأقليات والطوائف، والمحافظة على مبادئ المجتمع وقيمه، وتراثه الوطني والديني.

تعبير عن نية لإيذاء، أو تدمير، أو معاقبة في الانتقام أو التهريب، وهو كذلك "دليل على الخطر وشيك أو الأذى أو الشر، كالتهديد بالحرب"، ويشير مصطلح تهديد في اللغة الفرنسية حسب معجم (Le Petit Robert) إلى: "الطريقة التي يرسم بها الرعب على وجه شخص ما، مع وجود النية لجعله يخشى الأذى التي أراد إلحاقها به"⁽¹⁵⁾. وهناك العديد من المفاهيم المشابهة للتهديدات الأمنية وأهمها الخطر والتحدي، فيري (ألريش بيك) في كتابه "مجتمع الأخطار"، أن الخطر: عبارة عن ضرر يهدد أمن الأفراد والبيئة والجماعات البشرية، لكنه يوشك أن يحدث، أو حدث فعلاً، ويمكن احتواؤه إن لم يتفاهم⁽¹⁶⁾، كما أن هناك علاقة بين مفهوم التهديد ومفهوم الخطر، وتكمن أوجه التشابه بين المفهومين في اعتبار كل منهما يشكل انعدام الأمن بينهما، فيمكن عدُّ الخطر معلوم المصدر، ويمكن التنبؤ بتوقيت وقوعه (وإن كان ذلك بدرجة نسبية)، بينما يكون التهديد مجهول المصدر، ويكون توقيت وقوعه مجهولاً أيضاً، مما يعقد من إمكانية التصدي له. أما مصطلح التحدي، فيقال في اللغة العربية: فلانٌ تحدّى فلاناً حول شيء معين، أي: طالب مباراته في هذا الشيء، ويقابل لفظ التحدي في اللغة الإنجليزية كلمة (Challenge)، والفرنسية (Défi)، وتشير القواميس الإنجليزية إلى عدة معانٍ له، فهو شيء صعب يجب اختياره، وهو دعوة للمناقشة والمواجهة، كأن يقترح شخص مباراة آخر وما إلى ذلك، ويعرف كذلك المشكلات أو الصعوبات التي تواجه الدولة وتحدّ من تقدمها، وقد تبدأ وتنتهي بزوال أسباب التحدي دون الوصول إلى مستوى التهديد، كما يمكن التفرقة بين التحدي والتهديد من خلال نطاق كل منهما، فالتهديد يكون مباشراً باستخدام القوة العسكرية أو التهديد بها، وتأثيره مباشر في الأمن، أما التحدي فإنه يؤدي على المدى المتوسط أو البعيد إلى أضرار مباشرة على الأمن القومي. وأشار أمين هويدي الفرق بين المفهومين، ذلك أن التحديات تكون إما داخلية ناشئة في حدود الدولة، تمثل تحديات أمن داخلي تؤثر على وحدته، أو خارجية من خارج حدوده تتعارض مع مصالح الدولة وغاياتها⁽¹⁷⁾. ومن خلال العلاقة بين مفهومي الأمن والتهديد يتشكل لنا مفهوم "التهديد الأمني"، فهناك علاقة تأثر متبادل ولا بد من تحديد مصادر التهديد، وهذا ما يستدعي الحاجة إلى إجراءات تهدف إلى تحقيق الأمن، وتكون متوافقة مع التهديدات الأمنية الفعلية أو المحتملة⁽¹⁸⁾، وعليه هناك عوامل مؤثرة في تحديد التهديدات الأمنية التي تواجه إستراتيجية الأمن القومي، وهي طبيعة التهديد، ومكانه، وزمانه، ودرجته، وتعبئة موارد الدولة.

توجه القادة السياسيين في سياستهم الخارجية. فهي تعد التعريف الجيو - سياسي لمصالح دولته، ويمكن القول إن العقيدة الأمنية تمد الفاعلين الأمنيين في الدولة بإطار نظري متناسق من الأفكار، يساعد على تحقيق أهداف الدولة في مجال أمنها الوطني والقومي، فالعقيدة الأمنية لأي بلد هي التي تحدد الأمن لمن؟ ولصالح أية قيم؟ في مواجهة أي شكل من المخاطر؟ وما الوسائل المستعملة لتحقيق هذا الأمن؟ كما تقوم الدول بتعريف التهديدات والمخاطر التي توجهها⁽¹²⁾، فهي التعريف الواضح والمتسق للأخطار والأعداء والأهداف الأمنية التي تسعى إليها المنظومة الأمنية: "مركب الأجهزة والعقيدة والممارسات والوظيفة الأمنية"⁽¹³⁾. فهي تحدد الأعداء وطرق مواجهتهم، وهي المسؤولة عن تقدير حجم المخاطر التي تتهدد النظام السياسي.

المطلب الثاني: مرتكزات بناء إستراتيجية الأمن القومي في ضوء التهديدات:

مع تنوع التهديدات واتساع مصادرها، غدت إستراتيجية الأمن القومي العملية التي يتم من خلالها الصهر الكامل لكل مصادر القوة الشاملة؛ لتحقيق المصلحة الوطنية القومية العليا، والأهداف المطلوب إنجازها، وإذا كانت آراء الباحثين قد اختلفت تقريباً على مكونات القوة الشاملة، فإن مقارنة مفرداتها مع نظيرها لدولة أخرى، يُمكن من قياس قوة الدولة وقدراتها في المجتمع الدولي. ويشترط عند قياس قوة الدولة الشاملة، ثبات معيار القياس المستخدم، حتى تكون نتائج المقارنة صحيحة، وذات دلالة هادفة. وهناك عدة معايير للقياس، مثل أسلوب (فوكس)، وأسلوب (كوهين)، وأسلوب (موير)، وأسلوب (جيرمان)، والاختلاف بينهم حول العناصر المستخدمة في القياس باختلاف العلماء المُنظِّرين. ويتم صياغة إستراتيجية الأمن القومي وفق أربعة مرتكزات هي⁽¹⁴⁾:

1. تحديد التهديدات وإدراك مخاطرها الآتية والمستقبلية.
2. رسم الإستراتيجية الشاملة للدولة في ضوء الإمكانيات والموارد والقوة الوطنية المتوفرة.
3. توافر القدرة المادية والذاتية على مواجهة التهديدات.
4. إعداد السيناريوهات المحتملة واتخاذ بدائل لمواجهة هذه التهديدات، وفي ضوء ذلك لا بد من الحديث عن التهديدات وتصنيفاتها، ويعرف التهديد لغة على أنه: "من الفعل هَدَّدَ، يُهَدِّدُ تَهْدِيداً، وهو ناتج عن إلحاق الأذى والضرر"، وحسب هذا التعريف يتعلق التهديد بكل ما من شأنه أن يعرقل عملية بناء الأمن، أو يؤدي إلى إنقاص الشعور به. في حين يشير المعنى اللغوي للتهديد في اللغة الإنجليزية إلى (Threat)، أما في اللغة الفرنسية فهو يشير إلى معنى الخطر (Menace)، وفي اللغة اللاتينية (Trudere) يرادف معنى الدفع، ووفقاً لقاموس وبستر فالتهديد هو "تصريح أو

المطلب الثالث: تصنيف تهديدات الأمن القومي:

هناك العديد من المعايير والتصنيفات التي تخص موضوع التهديدات الأمنية، وفيما يأتي إبراز لأنواع التهديدات الأمنية حسب معيار كل منها، ووفق ما اعتقده الباحث:

أولاً: التهديدات الأمنية حسب المدى الزمني⁽¹⁹⁾:

- (1) التهديد الدائم: ويفترض استمرار تعارض المصالح والأيديولوجيات والغايات؛ مما يجعل التوفيق بين الإيرادات أمراً صعباً.
- (2) التهديد المؤقت (الزائل): ينشأ نتيجة لأسباب مؤقتة تضع دولتين أو أكثر في وضع تضارب المصالح والغايات القومية، في حدث دولي معين، وخلال فترة زمنية محددة، وتزول الأسباب بزوال آثار هذا التهديد.
- (3) التهديد المباشر (الآني): أي تعرض الدولة وحدودها وأرضها وأجوائها للعدوان العسكري المباشر.
- (4) التهديد غير المباشر (المستقبلي): يعني إحداث تغيرات غير مباشرة قد تكون خارج الدولة أو داخلها؛ تؤدي على المدى المتوسط، أو البعيد، أو غير المنظور إلى أحداث أضرار مباشرة للأمن القومي بجميع جوانبه.

ثانياً: التهديدات الأمنية حسب إمكانية التحقق⁽²⁰⁾:

- (1) التهديدات الفعلية: تمثل التهديدات الفعلية التي تتعرض فيها الدولة لخطر استخدام القوة العسكرية، أو التهديد باستخدامها.
- (2) التهديدات المحتملة: وتعني وجود أسباب فعلية يمكن أن تعرض سلامة الدولة للخطر، إلا أنها لا تصل لمرحلة استخدام القوة العسكرية لحل النزاع.
- (3) التهديدات الكامنة: وهي وجود أسباب فعلية للخلاف بين دولتين أو أكثر، إلا أنها لا تكون ظاهرة.
- (4) التهديدات المتصورة: وهي التي لا تكون ظاهرة للعيان، وإنما يعتقد كلا الطرفين بوجودها، اعتماداً على مواقف مسبقة، وتصور تاريخي للأحداث المشتركة بين الطرفين.

ثالثاً: التهديدات الأمنية حسب نوع التهديد⁽²¹⁾:

- (1) التهديدات السياسية: ويشمل التهديد السياسي سلامة الدولة، المجتمع وبناءه الأيديولوجي والمؤسسي، ويتضمن هذا النوع من التهديدات انتشار النزاعات المسلحة سواء بين الدول أو داخلها، وكذا انتشار أسلحة الدمار الشامل، ونمو العنف والإرهاب والجريمة المنظمة.
- (2) التهديدات الاقتصادية والاجتماعية: يمثل الاقتصاد أحد أهم الأسس التي تساهم في بناء دول ومجتمعات قوية، وعليه فالمساس به يؤدي إلى ضعف التنمية، وانتشار الفقر والبطالة، وانعدام شروط الحياة الكريمة والرعاية الصحية، وانتشار الأمراض والأوبئة، أما اجتماعياً فهناك الهجرة غير الشرعية ومشكلة اللاجئين.
- (3) التهديدات البيئية: وتتمثل في التصحر، والجفاف، والتلوث البيئي بأنواعه.

رابعاً: التهديدات الأمنية حسب طبيعتها:

(1) التهديدات الأمنية النظامية: يقصد به النمط التقليدي للتهديدات التي تتميز بالطابع البيئي والعسكري، وتتشابه في الفواعل كالتهديد العسكري الذي يكون بين دولتين، فالتهديد العسكري هو لجوء إحدى الدول إلى حشد جيوشها على حدود دولة أخرى، وتحريك أسطولها، وقيام طائراتها بعمليات استطلاع، واستعمال الدعاية العسكرية، وتهديدها بشن الحرب عليها بغية حملها على الرضوخ إلى مطالبها⁽²²⁾.

(2) التهديدات الأمنية غير النظامية: أي انتقال التهديدات من تقليدية إلى غير تقليدية، حيث لا تصدر من وحدات سياسية كالدول، بل هي أحياناً تكون تهديدات مجهولة المصدر، فتعرف بالتهديدات اللاتماثلية أو غير المتكافئة، وتكون بين فاعلين غير متكافئين من حيث القوة، وعادة ما يكون هذا النمط من التهديدات وسيلة للتعويض عن نقص في الموارد للطرف الضعيف الذي يستخدم التهديد؛ للمساس بنقاط الضعف للطرف الأقوى، وتميزت هذه التهديدات بمجموعة من الخصائص هي⁽²³⁾:

- إنها من طبيعة غير عسكرية، وشهدت صعوباً في فترة ما بعد الحرب الباردة، وهددت بالأساس الدول الصناعية التي زال عنها تقريباً خطر الحرب التقليدية (بين الدول).
- إنها تصدر عن فواعل غير دولية (غير حكومية)؛ مما يصعب تحديدها مصدرها.
- إنها تؤثر على أمن جميع الفواعل: (الأقاليم، الدول، المجتمعات، الأفراد).
- إنها تأخذ عادة شكل الخطر قبل أن تصبح تهديداً، فإن كان التهديد عادة معروفاً ويلحق ضرراً مباشراً، فإن الخطر على خلافه "ضبابي، ملتبس، غير قابل للقياس، ومشكوك فيه".

خامساً: التهديدات الأمنية حسب مستوى التهديد⁽²⁴⁾:

(1) المستوى الداخلي: يرتبط بالتهديدات القائمة أو المحتملة داخل مجتمع ما. وقد تكون ذات طبيعة سياسية، مثل: عدم الاستقرار السياسي، وضعف شرعية السلطة، واتجاه الحياة السياسية إلى علاقات العنف بين مكونات المجتمع، وكثرة القوى المؤثرة في صنع القرار، والتخلف السياسي، وعدم وجود مشاركة شعبية في النظام السياسي، وعدم تعميق الشعور بالولاء والانتماء السياسي، إضافة إلى وجود جماعات مصالح لها نفوذ قوي، وتسيطر على عملية اتخاذ القرار، إضافة إلى ضعف نفوذ السلطة التنفيذية، وإهدار كرامة القضاء وهيبته، وعدم وضوح الأهداف وتعارضها. أما عوامل التهديد الداخلية العسكرية، فمن أهمها ضعف القوة العسكرية للدولة، والاعتماد على دولة واحدة كمصدر للسلاح، كما أن الطبيعة الاجتماعية داخل بنية الجيش يمكن أن تُستغل لإيجاد الفرقة بين

المبحث الثاني: ادراك التهديدات ومتطلبات صياغة إستراتيجية الأمن القومي المطلوبة لمواجهة:

إن الغرض من صياغة إستراتيجية الأمن القومي إيجاد مجموعة سياسات تضمن بقاء الدولة، والهدف من صياغتها هو تقديم ما توصل إليه فريق التخطيط الإستراتيجي القومي من قرارات إلى صانع القرار لتنفيذها على أرض الواقع، وثمة نوعان من الصياغة العملية لإستراتيجية الأمن القومي هما⁽²⁵⁾:

النوع الأول: الصياغة العملية، فبعد أن يحدد المخططون الإستراتيجيون التهديدات، يتم ترتيبها حسب أهميتها وخطورتها وتوقيت حدوثها، وتوزيع الأدوار والمهام لمؤسسات الدولة المعنية، وربطها بدوائر صنع القرار مباشرة، ورسم خطط التنفيذ، وتهيئة خطط بديلة، ورصد الإمكانيات ضمن توقيتات زمنية يحددها الفريق الإستراتيجي، مع ضرورة وصف البدائل الإستراتيجية من حيث التكاليف والتوقيت والمرونة؛ لتكون حزمة واضحة أمام صانع القرار .

النوع الثاني: الصياغة الفنية، وتعنى بالشكل الذي ستخرج عليه من عقول المخططين إلى الورق، فلا بد من وضع عنوان لها، ووضع توقيت زمني، وتدوين أسماء الفريق، مع توضيح رسالة الدولة ورؤيتها، وتقديم موجز شامل لبيئتها الداخلية والخارجية، ورصد التحديات التي تواجهها، وتحديد الخطط والبدائل المطروحة للمواجهة، وأخيرًا تحديد درجة سرية الوثيقة تمهيدًا لاعتمادها .

إن عملية صياغة إستراتيجية الأمن القومي تستوجب خطوات أساسية أهمها⁽²⁶⁾:

1. تحديد الغاية القومية العليا.
 2. تحديد الأهداف والمصالح.
 3. ترتيب الأهمية النسبية للأهداف القومية.
 4. تحديد الإمكانيات والقدرات النسبية للدولة.
 5. وضع تصور شامل للأوضاع الإقليمية والدولية المحيطة.
 6. وضع السياسات والإستراتيجيات والبرامج الأساسية والبدلية.
- أما فيما يخص صياغة هذه الإستراتيجية وفقًا للتهديدات الأمنية على وجه الخصوص، فيستوجب ذلك اعتماد عملية صياغة مرحلية تتضمن الآتي:

المرحلة الأولى: تحديد طبيعة التهديدات ومصادرها وأشكالها، وهي مرحلة أساسية من أساسيات العمل لصياغة إستراتيجية الأمن القومي للدولة⁽²⁷⁾. فإدراك مصادر التهديد هي مرحلة مهمة عند دراسة معطيات الأمن القومي، يترتب عليها إرساء قواعد التعامل مع ما يعوق تحقيق ما يتم إدراكه من تهديدات. وكلما كان الإدراك لمصدر التهديد شاملًا، كانت الإجراءات لإزالة التهديد ناجحة، فالمصدر الذي لا يُكتشف لن يحسب له حساب، ولا توجه ضده أي إجراءات لإزالته. وينتج عن إدراك مهددات الأمن القومي وضع إستراتيجية مسبقة للتغلب

قطاعات الجيش. ويزيد من تلك المخاطر وجود ميليشيات عسكرية لا تخضع لسيطرة الدولة. ومن مؤشرات قياس عوامل التهديد العسكرية، تدخل القوات المسلحة في السياسة، ومدى وجود قوات شبه عسكرية غير خاضعة لسيطرة الدولة، وانخفاض المستوى العلمي والصحي للأفراد، ووجود قواعد عسكرية أجنبية على أرض الدولة لا تخضع لرقابتها، وعدم قدرة الدولة على التعبئة السريعة لإمكاناتها العسكرية والمدنية. أما العوامل الاقتصادية، فيمكن قياسها بدرجة الفقر، وانخفاض مستوى المعيشة، ووجود فوارق كبيرة في الدخل بين الطبقات، وارتفاع نسبة البطالة، وعدم توافر المواد الأولية والطاقة اللازمة للصناعة، وضعف الإنتاج الصناعي والزراعي والحيواني، وعدم وجود اكتفاء ذاتي في المواد الغذائية والإستراتيجية، وضعف مستوى الخدمات، والاعتماد على الشركات متعددة الجنسيات وعلى البنوك الأجنبية، وارتفاع معدلات الاستهلاك مقابل انخفاض معدلات الادخار والاستثمار. أما بالنسبة لعوامل التهديد الاجتماعية فالجبهة الداخلية تعد من الأمور الحاسمة لصدّ أية تدخلات خارجية، ويمكن قياسها من خلال إثارة النزعات الطائفية والقبلية والدينية، ومن خلال وجود خلل في التركيب الاجتماعي، وانخفاض مستوى التعليم والصحة والإدارة.

(2) المستوى الخارجي: وفيه مستويين فرعيين، أولهما مستوى إقليمي يتمثل بالعلاقة بين الدولة ومحيطها الجغرافي الإقليمي أو الدولي، وما يدخل تحت هذا الإطار من علاقات التهديد أو التعايش أو التعاون، وثانيهما مستوى عالمي يتصل بمجال العلاقة بين الدولة وبين المحيط العالمي، وخاصة القوى الدولية الكبرى المتحكمة فيه، وما يدخل تحت ذلك الإطار أيضًا من علاقات التبعية أو الاستقلال أو التحالفات. ومن مؤشرات عوامل التهديد السياسية فصل الدولة أو تجميد عضويتها في المنظمات الدولية، وقطع العلاقات الدبلوماسية، وفرض العقوبات الرادعة، ووجود أحلاف وتكتلات تتعارض ومصالحها، وأخطر المؤشرات هي عمليات التجسس ومحاولات الحصول بطريقة سرية أو بوسائل التزييف على معلومات حكومية لصالح حكومة أخرى. أما العوامل العسكرية فتتمثل في الهجوم المسلح، أو حشد القوات على الحدود، أو القيام بمناورات وتدريبات عسكرية أوقات التوتر، أو امتلاك دولة مجاورة لقوات مسلحة متفوقة في الأسلحة الهجومية، أو انضمام دولة مجاورة لحلف عسكري معارض، ووجود قواعد عسكرية لدولة كبرى على أراضٍ دولة مجاورة، أو فرض حظر على التسليح. ويمكن القول إن أخطر تلك التهديدات هو الهجوم المسلح، مما يوجب على الدول أخذه بالحسبان، وقياس القدرات العسكرية الأمنية المستقبلية التي تتحدد على أساسها قدرة الدولة على حماية أمنها القومي.

التريث في مواجهتها، شريطة أن تبقى تحت السيطرة حتى لا تتحول لمصادر تهديد رئيسة. وعندما لا يمس مصدر التهديد كيان الدولة ووجودها، بل يلحق الضرر ببعض الأبعاد الأمنية، يمكن استنفار بعض الجهود دون تعبئة شاملة لمواجهته، طبقاً للضرر العائد منها وتوقيته. وتُصنّف بعض مصادر التهديد بالثانوية لعدم أهميتها الراهنة أو لضعف تأثيرها جزئياً، إلا أن صانعي القرار يصنفونها كمصدر تهديد رئيس، فهي تقديرياً يمكن أن تُستخدم مستقبلاً لإثارة مشاكل أمنية، فتأجيل الاستجابة لها قد يصعب مواجهتها في وقت لاحق⁽²⁹⁾. فضلاً عن تحديد مجالات هذه المصادر داخلية كانت أم خارجية، وفقاً لما سبقت الإشارة إليه.

المرحلة الثالثة: درجة توقع تحقق التهديدات: هو أحد مراحل صياغة إستراتيجية الأمن القومي، فيجري ترتيب هذا التوقع بين تهديدات وشيكة، متوقعة، ممكنة أو مستبعدة التحقق. فخطورة التهديد تستوجب اختبار بدائل التعامل معه، والاستعداد لمواجهة منع حدوثه عبر حرمانه من إمكانية التمامي والوصول إلى مرحلة الفعل. واستكمالاً لخطوات تشخيص التهديدات يجري ترتيب خطورتها بين خطيرة جداً، خطيرة، أو مقلقة. فتحديد درجة الخطورة مهمة دقيقة ينبغي أن تتم في مراكز إدارة الأزمات وما يماثلها من مؤسسات، بعد استيفاء تحليل المعطيات التي تحدد طابع خطورة التهديد.

إن معالم إستراتيجية الأمن القومي تبدو أقرب للتصور النهائي عبر ترتيب التهديد وفق قطاعه، والإجابة على جملة تساؤلات⁽³⁰⁾، على سبيل المثال فيما يتعلق بسياسات الأمن السياسي: ما الأفكار التي يمكن أن يستند إليها التهديد السياسي، ومن الجماعات التي تتبنى هذه الأفكار، وما قدراتها وحجم التأييد الخارجي لها، والقوى المتوقع تحالفها معها مستقبلاً؟ أما في الإطار العسكري: ما حجم التهديد ونوعيته؟ وما هي مصادره، وسيناريوهات التطور، وإمكانات المواجهة، وبدائل الاحتواء، ونقاط التوتر المغذية للتهديد، والإجراءات الاستباقية له؟ أما الأمن الاجتماعي: فما مصادر زعزحته، والجهات المستفيدة، واحتمالات تناميها؟ فيما يتعلق بالأمن الاقتصادي: ما شكل التهديد، ودرجة خطورته، وما الإمكانيات المتاحة لمواجهة التهديد، وهل تدار بشكل مناسب⁽³¹⁾؟

المرحلة الرابعة: تقييم تهديدات الأمن القومي: أي وزن المخاطر الأمنية من حيث مستوى احتمالية وقوعها، وتحولها إلى خطر أمني يهدد المصالح العليا للدولة، والغرض من ذلك زيادة الوعي بالتهديدات المحتملة للأمن القومي، والإدراك المبكر لها، وبالشكل الذي يقلل من الخسائر المحتملة لها⁽³²⁾؛ لأن هذه العملية هي الأساس في عملية لاحقة هي إدارة مخاطر الأمن القومي، وصولاً لإصدار الوثيقة النهائية للإستراتيجية⁽³³⁾.

عليها. لذا فإن مرحلة إدراك مصادر التهديد تتم بالتوازي مع المراحل الأخرى في تحديد الأهداف الوطنية العليا، وفي خطط تحقيق الأمن القومي، وكذلك أعمال الحماية المهددة له⁽²⁸⁾. ولعملية إدراك التهديدات ثلاثة مستويات تحدد مصادر التهديدات وأنواعها، وهي:

أ: مستوى صانعي القرار والمسؤولين الأمنيين: وهي أعلى المستويات الأمنية، وتشمل الأجهزة الرسمية العاملة في مجال الأمن القومي كوزارة الدفاع، ووزارة الخارجية، وأجهزة المخابرات في الدول، وتتعدد المؤسسات العاملة في مجالات الأمن القومي، بزيادة حجم علاقات الدولة، واهتمامها محلياً، وإقليمياً، ودولياً، ووفقاً للنظام السياسي للدولة تتحدد خطوات العمل لكشف مهددات الأمن ومصادر تهديده، وترتيبها في أولويات أثناء تحديد الأهداف الوطنية والقومية، وما ينتج منها من إستراتيجية وسياسة أمنية. ويقوم هذا المستوى أيضاً، بالاطلاع بصفة مستمرة على تغيرات الإطار العام للشكل الأمني؛ لاكتشاف التهديد ومستواه وهدفه، ويحدد الأسلوب الأمثل للتعامل معه مبكراً.

ب. مستوى صناع الفكر الإستراتيجي والأمني: يماثل المستوى الأول في الأهمية، إلا أنه غير رسمي فيضم قادة الرأي في الأبعاد الأمنية، والمجالات كلها، والخبراء والباحثين الأكاديميين وغير الأكاديميين، حيث يعبر كل منهم عن رؤيته الأمنية، ويصف المحاذير في كل موقف أو سياسة دولية كانت، أو إقليمية، أو محلية، وقد تختار السلطة الحاكمة أحياناً، بعضهم لشغل وظيفة رسمية في مستوى صناعة القرار، كذلك يقع على عاتق هذا المستوى مهمة التوعية العامة للمجتمع، وتوضيح المحاذير الأمنية والأهداف الرسمية أو غير الرسمية. ويتابع هذا المستوى الأداء الحكومي، ويقومه، وينقل تحذيره للمسؤولين، واضعاً حلولاً مقترحة غير ملزمة لأحد، إلا أنها تمثل رؤية أخرى للأحداث.

ج. مستوى مواطني الدولة: ويخضع لمقاييس عدة تختلف من دولة لأخرى، وأهمها درجة انتشار الوعي الأمني بين الأفراد، وهي المسؤولية الأدبية للنخبة، والمسؤولية الوظيفية لصانعي القرار. يلي ذلك المستوى الثقافي العام بالدولة كقوة الانتماء للوطن، مما يستوجب وجود اتفاق على رؤية إدارية واحدة.

المرحلة الثانية: تحديد مصادر التهديدات: وهناك مستويين لمصادر التهديد، المصادر الرئيسية ومصادر التهديد الثانوية. فالمصادر الرئيسية تمثل خطراً يهدد مصادر الحياة في الدولة وأفرادها، ويمس كيان الدولة نفسها. فعندما يهدد خطر وجود الدولة ومصادرها ويعمل على نقصانها، فهو تهديد مباشر لكيان الدولة وبقائها، مثال ذلك تهديد دولة لمصادر مياه دولة أخرى، وقد تعدد الدولة صاحبة الموارد الطبيعية الوفيرة، أن العدوان على مواردها لا يمثل تهديداً لأنها لووفرة ما لديها، إلا أنه قد يشجع الدولة المعتدية مستقبلاً على تكرار العدوان، فتصبح هذه الدولة مصدر تهديد رئيس. وعليه، فإن تصنيف مستوى التهديد بين رئيس وثانوي عملية نسبية. أما مصادر التهديد الثانوية فيمكن

جاءت كرد فعل على إستراتيجية الأمن القومي الأميركي، مع دراسة إمكانية توجيه ضربات نووية استباقية لإحداث تغييرات في الشرق الأوسط.

المرحلة الرابعة : وشملت الأعوام (2014 - 2017م)، وهي مرحلة إثبات الذات، والحضور المؤثر في موضوعات الشرق الأوسط كالملف السوري (2011م)، وبدايات صعود تنظيم الدولة الإسلامية في بلاد الشام والعراق (داعش)، والغاية تحقيق مكاسب إستراتيجية عبر التدخل في الأحداث السورية. ووفق هذه المراحل أصبحت السياسة الخارجية الروسية أكثر تحديداً، واتجهت لتكون سياسة متعددة الاتجاهات، وخفضت تكاليف الواقعية الجديدة.

ويمكن تحديد أهم مميزات السياسة الخارجية الروسية بالآتي:

1. على الرغم من التحول في الخطاب الأيديولوجي إلى الخطاب الواقعي البراغماتي، لكنها ما زالت في التحدي بسبب طبيعة العقلية الروسية في تحليل مجريات الأحداث، والنظرة للغرب، والتقدير الإستراتيجي للطرفين.
2. ما تزال السياسة الخارجية الروسية تهيمن على محددات مدرستي التاريخ والجغرافيا، من غير أن يفارق ذلك أهدافها وتطلعاتها، وهذا يتضح من خلال مراجعة وثائق الأمن القومي الروسي، لتؤثر على اتجاهات روسيا الاتحادية في العلاقات الدولية.
3. اتجاه صناع القرار الروسي إلى تسويق العامل الثقافي بأبعاد جديدة، وصناعة خطاب سياسي جديد يعزز قناعات الرؤية الروسية الجديدة للتحديات العالمية الجديدة.
4. توجه روسيا الجديدة في سياستها الخارجية للاهتمام بالمدرسة القانونية والمثالية في العلاقات الدولية، وعبر بوابة المنظمات الدولية، فيظهر ذلك في اهتمام الدبلوماسية الروسية بمنظمة شنغهاي، ومجموعة دول البريكس، ورابطة الدول المستقلة، والدعوات المتكررة لإصلاح منظمة الأمم المتحدة.
5. ما تزال دول الجوار القريب محط الاهتمام الإستراتيجي الروسي، لما تمثله تلك الدول من محطات اهتمام للأمن القومي الروسي، خاصة فيما يتعلق بقضايا الإرهاب، وأمن الطاقة العالمي، ويظهر جلياً في إستراتيجية السياسة الخارجية الروسية تجاه دول آسيا الوسطى، ودول بحر قزوين.

إن وجود إستراتيجية واضحة للسياسة الخارجية الروسية يرجعه بعض المحللين إلى وجود الرئيس (بوتين) في سدة الحكم، وتأثير الأنماط العقيدية الممزوجة بالخلفية الفكرية التي يحملها، كونه عضواً سابقاً في جهاز المخابرات السوفيتي، فضلاً عن تأثير الفكر الجيوبولتيكي في تحليل السياسة الخارجية، والسعي للسيطرة والتنافس خارجياً باتجاه المياه الدافئة، والمنافذ المائية في جنوبي روسيا، وفي ضوء ذلك طرأت تغييرات بعد تسلّم (ديمترى ميدفيديف) الرئاسة في إستراتيجيات السياسة الخارجية الروسية، فتسلت حكومته بعض المسؤوليات التي كانت

المبحث الثالث: رؤية لسياسة الخارجية الروسية ومنطلقات أمنها القومي:

تصنف السياسة الخارجية الروسية على وفق معايير المدرسة الواقعية الكلاسيكية، المرتكزة على المبادئ الجيوبولتيكية وتوظيف القوة الصلبة، ومحاوله فهم طبيعة السياسة الخارجية الروسية مسألة ليست بالهينة، خاصة من ناحية فهم القيادة الروسية ودوافعها، وترجمتها لسياساتها خدمة للأهداف التي حددتها في إطار المصلحة الروسية، إذ تختلف السياسة الخارجية في عهد الرئيس الحالي (فلاديمير بوتين)، عن سلفه الرئيس (بوريس ييلسن)، فكانت الدراسات الغربية لا تزال غير مدركة لطبيعة الشخصية والمجتمع الروسي، حتى وإن اعتمدت بعض الدراسات على الإستراتيجية التي يعلنها صانع القرار الروسي، فإنه لا يزال المؤشر الأهم فيها يصب لتحقيق أهداف روسيا الإستراتيجية في استعادة مكانتها كدولة عظمى، وعليه ازداد السعي الروسي لإعادة التمرکز في مناطق التوتر والصراعات الإقليمية والدولية، وإقامة علاقات إستراتيجية مع العديد من الأطراف الدولية، وتمتين العلاقات مع الفواعل من غير الدول؛ لإعادة إحياء هذا الدور ومن ضمنها منطقة الشرق الأوسط، وبحر قزوين، والأزمة في سوريا وغيرها. وفي العام (2000م) طرح الرئيس الروسي (فلاديمير بوتين) فكرته وتصوراتها لتعميق التوجه الأورو-آسيوي في السياسة الخارجية، والتركيز على برامج الإصلاح الداخلي على حساب الأهداف الخارجية، ليكون ركيزة لتنشيط الدور الروسي في عالم متعدد الأقطاب، والعمل على استعادة الدور المؤثر في آسيا والشرق الأوسط، وعدم السماح للغرب بتهميشها على مستوى العلاقات الدولية⁽³⁴⁾.

وفي إطار الفهم النظري للتوجهات الروسية باتجاه بناء دورها الخارجي في إطار قوتها الذاتية، وإعادة بناء محيطها الإقليمي، يمكن تقسيم السياسة الخارجية الروسية في عهد الرئيس بوتين إلى أربع مراحل وهي:

المرحلة الأولى: مرحلة استعادة المكانة الروسية: وبدأت مع بداية رئاسة الرئيس (فلاديمير بوتين) حتى نهاية فترة رئاسته الأولى (2000 - 2004م)، عبر التركيز على إنشاء نظام قادر على إطلاق مسار الإصلاحات الاقتصادية تحت إشراف الدولة، واستعادة وحدة الدولة القومية القوية، وصياغة عقيدة دفاعية متطورة⁽³⁵⁾.

المرحلة الثانية: (2005 - 2009م) سعت إلى بناء جيش قوي، وقدرات عسكرية دفاعية وهجومية قادرة على مواجهة التهديدات والتحديات، خاصة منع التدخلات في الشأن الداخلي، والتهديد المستمر للأمن القومي الروسي من توسيع حلف الناتو.

المرحلة الثالثة: وامتدت من الأعوام (2010 - 2015م) وتعتبر عن مرحلة فرض التوازن الإستراتيجي، والتي ترتبط بالإستراتيجية التي أعلنها (نيقولا باتروشييف) سكرتير مجلس الأمن القومي الروسي في 19/تشرين الثاني/2009م، واعتبار أن العقيدة العسكرية الروسية

6. إيلاء السياسة الخارجية الروسية اهتماماً أكبر بالتغيرات الدولية المتسارعة في المشهد الجيوسياسي الحالي.

7. التنبيه لخطر الإضرار بالسلم والأمن الدوليين عبر محاولة بعض الدول العظمى إدارة الأزمات الدولية خارج إطار مجلس الأمن والشرعية الدولية.

8. عدم التهاون فيما يخص مكانتها الدولية، وإعلان جاهزيتها للتعامل مع القضايا الدولية، وفقاً لمصالحها الإستراتيجية، وسياستها الواقعية المرنة.

المبحث الرابع : إستراتيجية الأمن القومي الروسي- رؤية جديدة للتهديدات:

لم تكن التجارب الصاروخية الثلاث العابرة للقارات، التي أجرتها روسيا مفاجئة للمتابع للشأن الروسي في الوقت الحالي، وذلك بعد التطورات التي حدثت بعد التدخل الروسي في جورجيا، والموقف السياسي الغاضب للولايات المتحدة الأمريكية والحلفاء الأوروبيين من هذا التدخل، وكذا الاتفاق الأمريكي مع بولندا بنشر صواريخها علي الأراضي البولندية، ضمن مشروع الدرع الصاروخي، وكذا محاولات حلف الناتو لضم دول جديدة حتي تصل للحدود الروسية، ومحاولة الولايات المتحدة إيجاد خطوط نقل جديدة لموارد الطاقة خارج الأراضي الروسية. كلها تحركات تكشف عن وجود إستراتيجية واضحة المعالم والرؤى لكيفية المحافظة على بقائه ومكانته العالمية خلال السنوات القادمة من القرن الحادي والعشرين، وعلى مختلف الصعد والمجالات السياسية منها والاقتصادية والعسكرية وغيرها، وهذه المخططات شبه معتمدة بشكل غير رسمي منذ سنوات بعيدة، ولا يطرأ عليها سوى بعض التعديلات التي نستطيع أن نطلق عليها باللمسات الأخيرة لمواكبة التغيرات التي استجذبت بشكل مفاجئ على الساحة الإقليمية والدولية للدولة، ومن ضمنها بالطبع إستراتيجية الأمن القومي الروسي للفترة من (2011 - 2020م)، وتم نشر الوثيقة بتاريخ (13 / 5 / 2009م)، بعد أن اعتمدها رسمياً وصادق على محتوياتها وبنودها وتوجهاتها الرئيس الروسي السابق (ديميتري ميدفيديف)، بمرسوم صدر بتاريخ (12 / 5 / 2009م)، وهي تقريباً نسخة شبه معدلة ومنقحة عن السياسة القومية الروسية للعام (1997م)، وذلك في إشارة سياسية على تأكيد استمرارية السياسة العامة ما بين إدارتي الرئيسين (يلتسين) و(بوتين)، مع العلم أن العمل على المفهوم الجديد للأمن القومي الروسي بدأ مع تعيين مؤسس روسيا الحديثة (فلاديمير بوتين) سكرتيراً لمجلس الأمن الروسي مطلع العام (1999م)، وقد نشرت أول نسخة للمفهوم الجديد في (5 / 10 / 1999م)، أي أن إدارة الرئيس بوتين وضعت مسبقاً تلك الخطوط العريضة لتحركاتها ومخططاتها الإستراتيجية لمرحلة قادمة، تعدّها روسيا مرحلة صعبة وخطيرة للغاية؛ كونها عقدت العزم وبشكل معن منذ مطلع القرن الحادي والعشرين على رسم خارطة نفوذها القومي العالمي⁽³⁸⁾. فصادق الرئيس رسمياً

حكراً على الرئيس، ومن أبرز محددات (عقيدة ميدفيديف) فيما يخص السياسة الخارجية الروسية، ورؤيتها لأهداف الأمن القومي، الآتي بيانه⁽³⁶⁾:

1) صياغة سياسة خارجية في إطار احترام مبادئ القانون الدولي.

2) إقامة عالم متعدد الأقطاب بعيداً عن القطبية الأحادية المثيرة للصراعات الدولية.

3) إبعاد السياسة الخارجية الروسية عن الدخول في أي صراع مع دول العالم المختلفة.

4) بناء سياسة خارجية روسية قائمة على الحفاظ على أرواح المواطنين الروس وكرامتهم.

5) رسم سياسة خارجية روسية على أساس ضمان مصالح روسيا الاقتصادية في الخارج.

وفي ضوء ذلك تم تحديد الأهداف الرئيسة في ضوء إستراتيجية الأمن القومي لروسيا الاتحادية حتى عام (2020م) وفق الآتي⁽³⁷⁾:

أولاً : تنفيذ سياسة الدولة في مجال الأمن القومي، والدفاع القومي، والأمن العام، والتنمية المستدامة، وتعزيز مستويات الأمن القومي مع توحيد القضاء القانوني، وزيادة الاستثمار الوطني عبر تعزيز التوافق الاجتماعي على أساس القيم المشتركة، وإحلال السلام بين السكان على اختلافهم الثقافي والديني، مع احترام العادات والتقاليد الاجتماعية.

ثانياً : إن الأولويات الوطنية الإستراتيجية هي الاتجاهات الرئيسة للأمن الوطني والقومي لروسيا الاتحادية، والتي تحدد الإصلاحات الاجتماعية والسياسية والاقتصادية، وضمان سلامة أراضيها وسيادتها الدستورية.

ثالثاً: السعي لتجاوز عواقب الأزمة السياسية والاجتماعية والاقتصادية، عبر إيقاف تدني مستويات المعيشة، ومواجهة النزعات القومية والانفصالية والإرهاب الدولي، واستعادة قدراتها الدولية على التنافس والدفاع عن مصالحها الوطنية.

ووفق وثيقة الأمن القومي الروسي، فإن أهم مبادئ السياسة الخارجية الروسية هو الاعتماد على إستراتيجيات الأمن القومي، وتعزيز سياستها الداخلية والخارجية، وحماية المصالح الروسية، وعليه انعكست هذه الرؤية على أهداف السياسة الخارجية الروسية فتمثلت بالآتي:

1. جعل روسيا من أكثر المراكز تأثيراً عالمياً.
2. سعي روسيا لضمان أمنها القومي، والحفاظ على سيادتها ومكانتها في المجتمع الدولي.
3. ضمان المصالح الروسية في العالم.
4. إعطاء الأولوية في رسم السياسة الخارجية للاعتبارات الأمنية والتنمية الاقتصادية والمكانة الدولية.
5. ضمان المرونة في تنفيذ إستراتيجيات السياسة الخارجية، ومراعاة المتغيرات الدولية والإقليمية، والاعتبارات المحلية في مراجعة أولويات السياسة الخارجية الروسية.

الأولى- ضمن التهديدات التي يتعرض لها الأمن القومي الروسي، وجاءت بعنوان «إستراتيجية الأمن القومي لروسيا الاتحادية»، وهي تحل محل الإستراتيجية التي وقعها عام (2009م) الرئيس السابق (ديميتري ميدفيديف)، وسبق للرئيس (بوتين) أن دعا إلى تعديل هذه الإستراتيجية لتناسب مع التهديدات المستجدة، حيث دعا خلال اجتماع له مع مجلس الأمن الروسي، إلى ضرورة تحليل جميع التحديات والأخطار المحتملة خلال فترة قصيرة، وتعديل إستراتيجية الأمن القومي الروسي بناء على نتائج هذا التحليل، فتعزيز قدرات روسيا يتم وسط تهديدات مترابطة جديدة على أمنها القومي، مع تعزيز قدرات حلف الناتو، وتكليفه بوظائف كونية تنفذ بما يخالف القوانين الدولية، وتنامي تدفق المهاجرين من أفريقيا والشرق الأوسط إلى أوروبا؛ مما أثبت عجز نظام الأمن -الأورو أطلسي- المبني على هياكل الناتو والاتحاد الأوروبي، وأيضاً الدعم الأمريكي والأوروبي للانقلاب في أوكرانيا، وظهور داعش صنيعة سياسة المعايير المزدوجة، مع تحول الأراضي التي تستقر فيها هذه النزاعات إلى قواعد لانتشار الإرهاب والتطرف. وعليه، تركز روسيا في تعاملها مع التهديدات على تعزيز وحدتها الوطنية، وضمان استقرارها الاجتماعي، فتعتمد في الدفاع عن مصالحها القومية على سياسة مفتوحة وعقلانية وبرagamتية، والدعوة إلى تحويل منظمة معاهدة الأمن الجماعي لمنظمة دولية شاملة قادرة على التصدي للتحديات والتهديدات الإقليمية، كالإرهاب، والتطرف، وتجارة المخدرات، والهجرة غير الشرعية. وأكدت الوثيقة اهتمام موسكو ببناء شراكة متكاملة مع الولايات المتحدة على أساس المصالح المتطابقة بين البلدين، وبناء علاقات مع الناتو على أساس المساواة؛ من أجل تعزيز الأمن العام في المنطقة الأوروبية الأطلسية. وتضمنت هذه الإستراتيجية المحاور الآتية⁽⁴²⁾:

الأول: روسيا والعالم المعاصر: وضع اتجاهات التطور والانتقال إلى مبادئ الدبلوماسية المتعددة الاتجاهات، فتسعى روسيا في المستقبل البعيد المدى إلى إقامة العلاقات الدولية وفق مبادئ القانون الدولي، وضمان الأمن المتكافئ للدول. واتباع سياسة خارجية براغامتية تحول دون مواجهة باهظة التكاليف، وتزيد من تعاونها ضمن أطر متعددة الجوانب، مثل: مجموعة الثماني، ومجموعة العشرين، و(بريكس)، ورابطة الدول المستقلة، ومنظمة معاهدة الأمن الجماعي، والمجموعة الاقتصادية الأوراسية، ومنظمة شنغهاي للتعاون، وتعزيز الشراكة في منطقة آسيا الوسطى، وإقامة شراكة إستراتيجية متساوية في الحقوق مع الولايات المتحدة.

الثاني: مصالح روسيا القومية والأولويات الوطنية الإستراتيجية: وذلك عبر تطبيق الديمقراطية، ورسوخ النظام الدستوري، وتحويل روسيا الاتحادية إلى دولة عالمية كبرى توجه جهودها نحو دعم الاستقرار الإستراتيجي.

على إستراتيجية الأمن القومي حتى عام(2020م) لأجل تضافر جهود أجهزة السلطة التنفيذية الفيدرالية، والمؤسسات، والمواطنين في ضمان الأمن القومي الروسي، وتقوم الإستراتيجية المعدة على مبدأ تتابع سلطة الدولة في مجال الأمن، كما أنها تتطلق من نظام الأولويات القومية في روسيا الاتحادية، وترتبط ارتباطاً تاماً بفكرة تنمية روسيا اقتصادياً واجتماعياً حتى عام (2020م)⁽³⁹⁾، ووضعت وفق المنطلقات المحورية التي طرحها الرئيس الروسي السابق (ميدفيديف) في رسالته التي وجهها إلى الجمعية الفيدرالية لروسيا الاتحادية يوم (5 نوفمبر 2008م).

إستراتيجيه الأمن القومي لروسيا الاتحادية حتى عام (2020):

يمكن تقسيم التهديدات التي تواجه الأمن القومي الروسي إلى مجموعتين: إحداهما تهديدات على الصعيد المحلي، والأخرى تهديدات على الصعيد العالمي. فالتهديدات المتصلة بالصعيد المحلي تشمل: الوضع الحالي للاقتصاد الروسي، والاستقطاب الاجتماعي- السياسي داخل المجتمع الروسي، ونمو الجريمة المنظمة والإرهاب⁽⁴⁰⁾، وانخفاض الناتج المحلي الإجمالي، وركود القطاع الزراعي، وعدم استقرار النظام المصرفي، وانقسام المجتمع إلى مجموعة صغيرة من الأغنياء، وقطاع كبير من محدودي الدخل، وتزايد السكان تحت خط الفقر، وهجرة المتخصصين إلى الخارج، والتباين الاجتماعي، وتراجع مكانة القيم الروحية، وتقويض الكيان القانوني للدولة، والانخفاض الشديد في معدل المواليد ومتوسط عمر الفرد، وضعف الهيكل الديموغرافي والاجتماعي للمجتمع. أما التهديدات المتصلة بالصعيد العالمي فتشمل: تراجع التأثير السياسي والاقتصادي والعسكري لروسيا عالمياً، وانتشار أسلحة الدمار الشامل ووسائل نقلها، وتفاقم الصراعات بالقرب من حدود الاتحاد الروسي، ومحاولة بعض الدول إضعافها في أوروبا والشرق الأوسط والقوقاز ووسط آسيا والباسيفيكي⁽⁴¹⁾، وتحول الناتو لاستخدام القوة العسكرية خارج نطاق مسؤوليته، مع عدم كفاية التمويل الدفاعي، وتدني مستوى التدريبات القتالية، وتكمن الأركان الرئيسية لمواجهة التهديدات التي يتعرض لها الأمن القومي الروسي في التنبؤ السريع عنها، وكشف النقاب عن التهديدات الخارجية والداخلية؛ عبر القيام باتخاذ إجراءات تنفيذية طويلة الأجل لتقليل التهديدات الداخلية والخارجية، كضمان سيادة الاتحاد الروسي وأمن حدوده، وتقليل الاعتماد الروسي تكنولوجياً على المصادر الأجنبية، وضمان أمن الفرد، والتأكيد على حقوقه وحرياته الدستورية، وضمان الالتزام بتشريعات الاتحاد الروسي من قبل المواطنين والمسؤولين، وتنمية إمكانات الدولة العسكرية، وتهئية ظروف ملائمة لدعم اندماج الاقتصاد الروسي عالمياً، وفتح أسواق جديدة للسلع الروسية، وحماية المنتج الوطني، والحفاظ على الميراث الثقافي. أقر الرئيس الروسي (فلاديمير بوتين) في (31 كانون الأول 2015)، الإستراتيجية الجديدة للأمن القومي الروسي، حيث عدت الولايات المتحدة الأميركية -للمرة

وعليه خرجت الدراسة بعدة توصيات أهمها الآتي:

1. على صانع القرار في الدول العربية صياغة إستراتيجيات أمن قومي تواكب التطور الفكري والأيدولوجي والواقعي.
2. في الوقت الذي تتسابق فيه دول عالم الجنوب لتوظيف التطور العالمي على صعيد الأمن الشامل، وصياغة إستراتيجيات مواجهته، ندعو صانعي الفكر في الدول العربية إلى وضع مخططات بعيدة المدى؛ لضمان أمن الدول العربية بشكل منفرد أو جماعي؛ لمواجهة تهديدات الأمن الداخلي والخارجي فيها.
3. من المهم إنشاء مؤسسات أمن قومي في كل دولة أو وزارة على أقل تقدير؛ لبيان أهم التهديدات الكامنة أو القائمة التي تواجه عملها، وتحديد مستويات مواجهتها، والمدد الزمنية المطلوبة للاستجابة لها.

الثالث: ضمان الأمن القومي والدفاع الوطن: الدفاع الوطني وأمن الدولة والمجتمع من أولويات الأمن القومي الروسي، وتتمثل بالحيولة دون نشوب نزاعات عالمية وإقليمية، وتحقيق الردع الإستراتيجي، واستباق الأفعال العدوانية عبر دعم القوات، وتطوير منظومة الثقافة العسكرية، وتطوير البنية العسكرية ومؤسساتها، والاستعانة بطرق رد الفعل غير العسكري، وتطوير القوات المسلحة، والحراسة الآمنة للحدود كشرط من شروط ضمان الأمن القومي، ومواجهة عمل المنظمات الإرهابية والمتطرفة، وتهريب المخدرات والثروات البحرية، وتنظيم قنوات الهجرة غير الشرعية.

الرابع: النهوض بالمستوى المعيشي للمواطنين الروس، والنمو الاقتصادي، والاعتناء بالعلم، والتقنيات الحديثة، والتعليم، والثقافة العامة.

ويتضح لنا فيما يخص أنموذج الدراسة، دور التهديدات المتغيرة في إعداد إستراتيجية الأمن القومي؛ تلبية للمرونة والتطور في إدراك مصادر التهديد المستجدة للأمن القومي الروسي.

الخاتمة:

إن إستراتيجية الأمن القومي هي إستراتيجية حيوية منطوية تستوجب تقييم الظروف العامة الدولية والإقليمية، والمحلية الداخلية والخارجية المحيطة بالتهديدات، وظهر ذلك واضحاً في أنموذج الدراسة: روسيا الاتحادية، فيجب دراسة العلاقات التفاعلية بين كافة الظروف القائمة لرسم الملامح العامة للسياق المفترض الذي ربما يصاحب تهديد الأمن القومي، وهنا تؤدى مراكز الأبحاث للدراسات الإستراتيجية والمستقبلية دوراً مهماً في التوقع للتهديدات القائمة والمحتملة، فيجب على مؤسسات ضمان الأمن القومي أن تتكيف مع الواقع عبر تكيف مؤسساتها مع التطورات المتعاقبة. ويمكن القول إنَّ التأثير الأمني الحاسم على إستراتيجيات ضمان الأمن الوطني والدولي، يجعل من الممكن تصنيف التهديدات كعامل محدد لتطوير الإستراتيجيات المناسبة، وعليه تحتاج أية دولة إلى سياسة أمن قومي متوازنة مع أولوية غير مشروطة للمصالح والقيم الوطنية، تراعي في الحقائق السياسية المتطورة لصياغة أنموذج تكاملي شامل يجمع بين مصالح المجتمع الدولي ومصالحها الوطنية. وظهر ذلك جلياً في صياغة إستراتيجية الأمن القومي الروسي، وتحديد منطلقاتها العامة، وما ارتبط بها من تحديد للأهداف العامة، وقياس إمكانية تحديدها في ضوء التهديدات المتغيرة والمتطورة.

References:

- theoretical study of concepts and frameworks, Arab Journal of Political Science, no. 19 , July , 2008.
- 17- Howeidi, Amin , The Concept of National Security, Center for Arab-European Studies, Paris,p.49 , 1996 .
- 18- Ali, Bouhamed , The Role of the Security Threats Factor in the Development of the Integrative Process, a Case Study of the Cooperation Council for the Arab States of the Gulf, Master Thesis, Muhammad Khidir Biskra University, Faculty of Law and Political Science, p.22 , 2008 .
- 19- Al-Gojri, Muhammad Bashir , Threats, Dangers, and Challenges in the Domain of National Security, Al-Gomhoria Al-Youm.com , Cairo, p.2 , 2020
- 20- Security threats, op.cit.
- 21- Shawky, Mamdouh , National Security and International Relations, Journal of International Politics 137, Al-Ahram Center for Strategic Studies, p.46 , 1997.
- 22- Jarash, Adel, A cognitive approach to new security threats, Journal of Political Science and Law 1, 2007.
- 23- Akrom, Linda , The Effects of New Security Threats on Relations between North and South Mediterranean Countries, Master Thesis, Muhammad Khidir University Biskra, Faculty of Law and Political Science, p.45 , 2010
- 24- Abdel Hafeez, Alaa , National Security, the concept and dimensions, Egyptian Institute for Studies, 2020
- 25- Hussein, Khalil, Obaid, Hussein , Strategic Thinking and Strategic Planning, National Security Strategies, Wars and the Indirect Approach Strategy, Al-Halabi Human Rights Publications, Beirut , p.118 , 2013
- 26 - Al-Khuzai, Hussein Jasim , ISIS and its impact on Iraqi national security, Dar Al-Hikma , London, p.44 , 2015 .
- 27-.Hoffman , Frank G. ,Conflict In The 21 Century ; The Rise of Hybird Wars , Potomac Institute for Policy Studies , Virginia , p.8 , 2007.
- 28- Al-Zubaidi, Fawzi Hassan , National Security Risk Assessment Methodology, Strategic Visions 11 , Beirut , p.22 , 2015
- 29- Al-Sayed, Adel Hassan Ali , Security Planning Challenges to Face Globalization, 1st Edition, Nayef Academy for Security Sciences, Riyadh , p.6 , 2014 .
- 30- Forst ,Brian ,Terrorism ,Crime And Public Policy , Cambridge University Press ,UK , p.76 , 2000
- 31- Al-Zubaidi, Fawzi Hassan , National Security Risk Assessment Methodology , op.cit , p.38
- 1- Al-Astal, Kamal Muhammad, Towards Formulating a Theory of Security of the Cooperation Council for the Arab States of the Gulf, Emirates Center for Strategic Studies and Research, Abu Dhabi, p.32 , 1999.
- 2-. Both , Ken , Theory of World Security , UK, Cambridge University press ,p.121 , 2007 .
- 3- Makki, Hafiza, A study of new dimensions and levels of critical theories explaining security, Arab Center for Research and Studies, Cairo, 2019
- 4-. Krause ,Keith , "A Critical Theory and Security Studies: The Research Program of Critical Security Studies", Cooperation and Conflict, vol.33, n°03, p.306 , 1998.
- 5- Muhammad, Fadel Zaki , Foreign Policy and Its Dimensions in International Politics, Baghdad: Shafiq Press ,p.43 , 1975.
- 6- Salem, Zuhair , The Concept of National Security, London, Arab Orient Center for Civilization and Strategic Studies, p.33 , 2007.
- 7- Kilani, Haitham , Arab national security and the challenges it faces, Journal of Political Thought 20, seventh year, Damascus, Arab Writers' Union, p.32 , 2004 .
- 8- Issa, Muhammad Abd Al-Shafia , Towards a Contribution to Political Theory, Research Methodology Foundations and Levels of Political Movement, Al-Siyasa Al-Dawlia Journal , no. 153, Cairo, Al-Ahram Center for Political and Strategic Studies,p.98 , 2005 .
- 9- Muqalled, Ismail Sabry, International Strategy and Policy, Beirut, Arab Research Foundation, p.66, 1985.
- 10- Al-omla, Muhammad Yusuf, Arab national security and the theory of its application in the face of Israeli security, Amman, Dar Al-Jalil, p.21 , 1990 .
- 11- Yusef, Abdul Razzaq Yaqoub , National and International Security and Defense Systems and Their Relationship to Foreign Policy, Journal of Iraqi Studies 7, Center for Research and Strategic Studies, Baghdad , p.24 , 2007.
- 12- Bahar, Riyad Hani, Iraqi Security and the Absence of Security Doctrine, Kitabat website, 2013
- 13- Hamzawy, Jweideh , Theoretical Approaches to Security from National Security to Human Security, Journal of Strategic and Military Studies 6, Arab Democratic Center, Berlin, p.9 , 2020.
- 14- Al-Khatib, Khaled Abdul-Baqi , National Security: Dimensions and Implications, 2nd Edition, Sana'a, The Yemeni House of Books,p.73 , 2014.
- 15- Security threats, political encyclopedia, 2020
- 16- Al-Harbi, Suleiman Abdullah, The concept of security: its levels, formulas, and threats: a

- 32- Brauch , Hans Gunter ,Coping With Global Environmental Change , Disasters And Security , VerlagBerlin Heidelberg : Springer , p.75 , 2011
- 33- Al-Dheifi, PAYAT Pact , The Complete Model for a Local and International Security Strategy, Al-Nab'a Information Network, Strategic Issues, p.2 , 2018
- 34- Abdul Hussein, Yasser , After the Fourth Power Russian Foreign Policy from the Viewpoint of Realism, Strategic Research, Issue 15, Biladi Center for Strategic Studies and Research, Baghdad, p.165 , 2017.
- 35- Qalagia, Wasim Khalil , Eurasian Russia in the Time of President Vladimir Putin, Arab Science Publishers, Beirut, p.86 , 2016 .
- 36- Al- Emara, Lama Mudar, Russian strategy after the cold war and its implications for the Arab region, Center for Arab Unity Studies, Beirut, p.148, 2009.

- 37- Abdul Hussein, Yasser , After the Fourth Power Russian Foreign Policy, op.cit , p.165
- 38- Zoyev, Antoine, The Russian Security Council discusses amending the National Security Strategy , RT ON Line, 2018
- 39- Monghan , Andrew , Putin's Russia Shaping a Grand Strategy , International Affairs , UK , Royal of International Affairs , p.54 , 2013.
- 40- Shevtsova , Lilia , Power And Leadership in Putin's Russia , in Russia after the fall , Andrew C.Kuchins , Washington , DC , Carnegie Endowment for International Peace , p. 32 , 2002
- 41- Zevelev, Igor, Russia Future: Nation or Civilization? Russia in Global Affairs, vol.7, n.4, Moscow, 2009.
- 42- Giles,Keir , Russias National Security Strategy To 2020 , Nato Defense College , 2015